الأمم المتحدة

PBC/9/OC/L.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: Limited
17 December 2015
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة التاسعة
اللجنة التنظيمية

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها التاسعة

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة لكي يتسنى لها إجراء مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. وسيقدَّم التقرير أيضا إلى المجلس، عملا بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥) ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة التاسعة للجنة المعقودة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٥/٧ واتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٤٧ (٢٠١٠)، وبموجبهما طلبت الهيئتان إلى اللجنة، في جملة أمور، أن تبين في تقاريرها السنوية التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرَيْن المشاركين عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/64/868-S/2010/393، المرفق). وبدأت اللجنة، اعتبارا من تقريرها عن دورتها السادسة، تعرض في التقارير التي تعدها عن سياساتها وأنشطتها القطرية المحددة حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠. ويعكس هيكل التقارير الثلاثة السابقة هذا التطور من حيث المضمون والشكل، إذ ازداد التركيز على أداء الوظائف الرئيسية في السياقات القطرية المحددة، وعلى دور أعضاء اللجنة، والصلات مع الهيئتين المشرفتين والمواضيع التي تناولتها اللجنة بالبحث.

130116 080116 15-22338 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وعلاوة على ذلك، تضمن كل واحد من التقارير الثلاثة السابقة جدول أعمال مستقبليا ليسترشد به عمل اللجنة في الدورة اللاحقة فيما يتعلق بالأنشطة القطرية المحددة والمتصلة بالسياسات. ولتعزيز الإطار الذي تضطلع اللجنة بأنشطتها ضمنه، يتمحور هذا التقرير حول العناصر المبينة في جدول الأعمال المستقبلي الوارد في التقرير السنوي عن الدورة الثامنة (انظر A/69/818-S/2015/174، الفقرات ٦٦-٧٢). ويتطرق هذا التقرير أيضا لاستعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وكيفية تعامل اللجنة مع التوصيات الواردة فيه.

ثانيا - عمل اللجنة

٤ - كانت الأهداف الرئيسية لعمل اللجنة التنظيمية، خلال دورتها التاسعة، كالتالي: اعتماد أساليب عمل داخل اللجنة تتسم بمزيد من الشفافية وبمنحى استراتيجي أكبر، بما في ذلك جدول أعمال أكثر مرونة، وزيادة الشمولية؛ وتحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وإبراز احتياجات بناء السلام في عملية التعافي من وباء الإيبولا؛ وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض بناء السلام. وكان من مجالات السياسة المواضيعية ذات الأولوية تمويل بناء السلام والقضايا الجنسانية. واضطُلع بالعديد من الأنشطة لتحقيق هذه الأهداف. وسنحت للجنة فرص لمناقشة احتياجات بناء السلام والدروس المستفادة في العديد من البلدان غير المشمولة بجدول الأعمال الحالي للجنة، بما في ذلك بوركينا فاسو، وبابوا غينيا الجديدة والصومال. وللنهوض ببناء السلام في إطار الانتعاش من الإيبولا، زار رئيس اللجنة غرب أفريقيا وشارك في اجتماع الربيع للبنك الدولي بغرض توجيه الاهتمام إلى هذه المسألة. وعقدت اللجنة جلسة خاصة بشأن الشباب وبناء السلام لمناقشة كيفية الأخذ بوجهات نظر الشباب على نحو أفضل.

٥ - وواصلت اللجنة، من خلال تشكيلاتها القطرية المحددة ودورها الاستشاري الأوسع نطاقا في مجال السياسات، الاضطلاع بمهامها الأساسية الثلاث، وهي الدعوة والمواكبة وإدامة الاهتمام؛ وتعبئة الموارد وإقامة الشراكات؛ وتحقيق الاتساق. ومضت اللجنة في تعزيز الروابط على المستوى القطري مع العمل البرنامجي الذي يقوم به صندوق بناء السلام. وواصلت اللجنة استكشاف سبل اعتماد أساليب عمل أكثر مرونة وأقل تعقيدا، بما في ذلك متابعة أعمال دورتها السنوية الأولى للاحتفال بيوم بناء السلام[(١)] (حزيران/يونيه ٢٠١٤)

(١) انظر الفقرة ١٤ من إعلان رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة المعنون ”بناء السلام: السبيل إلى السلام والأمن المستدامين“ (PBC/6/OC/6).

وتحقيق تفاعل وتواصل أوثق فيما بين الجهات المعنية في نيويورك وفي عواصم الدول الأعضاء بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه بناء السلام على الصعيد الدولي. ومما يعكس الدور التنظيمي للجنة كجانب أساسي من ممارستها لمهمتها الاستشارية لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن، نظمت اللجنة في دورتها السنوية الثانية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ اجتماعات مواضيعية وأخرى خاصة ببلدان محددة. وستتاح قائمة بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في وثيقة مستقلة ستُنشَر على الموقع الشبكي للجنة[٢].

٦ - وتزامنت الفترة المشمولة بهذا التقرير مع استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام، الصادر به تكليف بموجب الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٧ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠). وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وانطلاقا من التحضيرات المسبقة التي قامت بها اللجنة التنظيمية، أحال رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى الأمين العام الإطار المرجعي لإجراء استعراض عام ٢٠١٥، وطلبا إليه التصرف وفقا لما هو مقترح فيه. وفي وقت لاحق، عين الأمين العام فريق خبراء استشاريا معنيا باستعراض هيكل بناء السلام، صيغ تقريره وفقا لما هو مبين في الإطار المرجعي. وقُدم التقرير (انظر A/69/968-S/2015/490) إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، عين رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن الممثليْن الدائمين لأستراليا وأنغولا ميسريْن مشاركيْن لعملية حكومية دولية شاملة وُضعت لاستعراض الاستنتاجات والنظر في التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري.

٧ - وناقشت اللجنة استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الاستشاري في عدد من الاجتماعات غير الرسمية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، نظم كل من حكومة السويد والمعهد الدولي للسلام ومؤسسة داغ همرشولد حلقة نقاش على المستوى الوزاري بعنوان ”المبادرة إلى اتباع نهج جديد إزاء بناء السلام“، حيث تم تسليط الضوء على ”الحفاظ على السلام“ بوصفه النشاط الأساسي للأمم المتحدة. وفي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اشترك كل من مؤسسة داغ همرشولد ومكتب دعم بناء السلام في تنظيم معتكف غير رسمي على مستوى السفراء بمشاركة رئيس الجمعية العامة، ونائب الأمين العام وغيرهما من كبار موظفي الأمم المتحدة. وأتاح هذا المعتكف، الذي كان عنوانه ”تحقيق إمكانيات هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام: استعراض عام ٢٠١٥ وما بعده“، فرصة لأعضاء اللجنة لمناقشة استعراض عام ٢٠١٥، ولا سيما المسائل الرئيسية مثل أهمية الحفاظ على السلام، ودور اللجنة في تحقيق الاتساق في الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد العمليات،

(٢) http://www.un.org/en/peacebuilding.

والحاجة إلى زيادة التمويل المخصص لبناء السلام وزيادة إمكانية التنبؤ به، بما في ذلك تمويل صندوق بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أثرت التوصيات الواردة في التقرير على عمل اللجنة خلال دورتها التاسعة. وعمل الرئيس بنشاط لتنفيذ التوصيات المتعلقة بإقامة شراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية، واعتماد أساليب أكثر مرونة لتسيير عمل اللجنة التنظيمية.

ألف - متابعة الدورة السنوية الأولى والتحضير للدورة السنوية الثانية (حزيران/يونيه ٢٠١٥)

٨ - من منطلق أول دورة سنوية للجنة بناء السلام تُعقد على الإطلاق (عقدت في عام ٢٠١٤) بشأن ''الدعم المستدام لبناء السلام: الجوانب المحلية والدولية''، نُظمت الدورة السنوية الثانية للجنة في ٢٣ حزيران/يونيه لمناقشة ''توفير تمويل يمكن التنبؤ به لبناء السلام: كسر التقوقع''. وقد أتت هذه المناقشة في إبانها، إذ أعقبت عن كثب نشر تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بشأن ''توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكة والناس'' (انظر A/70/95-S/2015/446)، ووفرت بعض الإسهامات النهائية قبل وضع الصيغة النهائية لتقرير فريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وأتاح الاجتماع فرصة للدول الأعضاء لبلورة المزيد من الآراء قبل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك قبل وضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة في مرحلة لاحقة من عام ٢٠١٥. واستفادت المناقشة من البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مصرف التنمية الأفريقي، دونالد كابيروكا، ونائب الأمين العام، ومن عروض قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وممثلون عن المجتمع المدني.

٩ - وركز السيد كابيروكا ملاحظاته على التمويل الذي يمكن التنبؤ به وعن هيكل المعونة الدولية المجزأ، فأبرز الحاجة إلى كفالة تخصيص الأموال لبناء السلام. وشدد على أنه ما لم يكن الأمر كذلك، فإن المساعدة الإنمائية التقليدية من الطبيعي أن تتجه إلى مكافأة الأداء الذي هو ضعيف أصلا في البلدان الخارجة من نزاعات. وأبرز المتكلمون كذلك الحاجة إلى الحد من التجزؤ في جانب العرض، بتوجيه الجهود صوب البرامج الوطنية، وذلك بوسائل منها توفير الموارد ''من الميزانية'' وعن طريق المؤسسات الوطنية. ولكي يتحقق النجاح تتطلب هذه البرامج التي تدار وطنيا القيادة والرؤية على الصعيد السياسي، لا سيما وأن كثيرا من المؤسسات التي تحتاج إلى الحفاظ على السلام، مثل تلك التي تشمل الأمن والعدالة والحكم المحلي، تتسم بطابع سياسي للغاية. وسُلط الضوء على ما يتسم به الاستثمار في الوقاية من فعالية من حيث التكلفة. وتم تحديد صندوق بناء السلام على أنه أداة ثبتت فعاليتها من حيث توجيه هذه الاستثمارات عن طريقها، ودعا المشاركون إلى زيادة

المساهمات. وأُشير إلى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للموارد البديلة لتمويل بناء السلام، بما في ذلك رأس المال المقدم من القطاع الخاص، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتحويلات المالية.

١٠ - وبحثت الدورة السنوية أيضا مسألة تعبئة الموارد المحلية. وأبانت المناقشات الفرص التي توفرها الموارد المحلية. وارتئي أن زيادة الإيرادات هي مؤشر رئيسي على الالتزام السياسي ببناء الدولة وعلى القيادة السياسية للقيام بذلك. فهي تبني ثقة الجهات الفاعلة الدولية فيما يتعلق بزيادة الاستثمار (من القطاعين العام والخاص) وتمكن من تأمين برامج وحلول أكثر استدامة وبقيادة وطنية. بيد أن الجهات المانحة كثيرا ما تعارض الاستثمار في نظم مالية من هذا القبيل، أو تقتصر على تقديم مساعدة فنية قليلة دون أن تكون هذه العمليات مصحوبة بالإرادة السياسية. وشدد عدة مشاركين على الحاجة إلى بناء القدرات على المستوى دون الوطني ليكون جمع الأموال وتقديم الخدمات أكثر فعالية وبروزا، في حين أعرب آخرون عن اعتقادهم بإمكانية وجود صلات وطيدة بين قضايا الإيرادات المحلية والموارد الطبيعية والفساد. وأشارت المناقشات إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا[٣]، ودعت إلى بذل مزيد من الجهود لدعم خضوع إدارة الموارد الطبيعية للمساءلة والتصدي لقضايا من قبيل التلاعب في التسعير التجاري.

١١ - وفي الختام أبرز كل من وزيرة خارجية السويد، مارغوت فالستروم، بصفتها رئيسة اللجنة، ورئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن الحاجة إلى استراتيجيات إنمائية وأمنية متكاملة ومتماسكة في البلدان الخارجة من نزاعات بوصف ذلك وسيلة لتلافي النُّهج المجزأة والمتقوقعة المتبعة في تمويل بناء السلام. ومن جوانب كثيرة، أنبأت نتائج الدورة السنوية للجنة بالتوصيات التي وردت في استعراض هيكل بناء السلام ونوقشت بعد ذلك في العديد من المحافل خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٥. وكان من بين المسائل الرئيسية الحاجة إلى مزيد من الدعم البرنامجي لبناء المؤسسات الضرورية القادرة على الحفاظ على السلام، سواء من خلال ميزانيات بعثات حفظ السلام أو زيادة الدعم المقدم إلى صندوق بناء السلام أو تقديم موارد إضافية إلى البلدان؛ والحاجة إلى استراتيجيات أمنية وإنمائية متكاملة لتلافي التجزؤ؛ والحاجة إلى تخصيص موارد لضمان إيلاء الاعتبار الكامل لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام؛ والحاجة إلى توجيه المزيد من التمويل عن طريق المؤسسات الوطنية ودعما لبناء القدرات الوطنية، على صعيد العواصم وعلى الصعيد المحلي، ولا سيما في مجاليْ الأمن والعدالة؛ والحاجة إلى المزيد من طرائق التمويل

(٣) متاح على الموقع التالي: http://www.uneca.org/iff.

البديلة، مثلا، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومصادر القطاع الخاص والتحويلات وتحسين الإيرادات المحلية؛ والحاجة إلى تحسين الاتصالات لتسليط الضوء على النجاحات التي تحققها الوقاية، ذلك أنها لا تكون دائما واضحة أو مادية.

باء - مراعاة وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في الأنشطة المتصلة بالسياسات والأنشطة القطرية المحددة. وتم في العديد من المناقشات القطرية المحددة التي عقدتها اللجنة تسليط الضوء على دور بلدان الجوار والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية كعنصر حاسم الأهمية في دعم العمليات السياسية وفي التصدي لمصادر عدم الاستقرار المحتملة. وبالتالي، شددت اللجنة بقدر أكبر، في سياق اجتماعات التشكيلات القطرية والمناقشات القطرية المحددة التي عقدتها اللجنة التنظيمية، على الحاجة إلى إشراك الجميع والتعاون بنشاط مع الشركاء الإقليميين. وفي هذا الصدد، ناقشت اللجنة المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو والتمويل المستدام لبناء السلام في الصومال. وعُقدت المناقشات بمبادرة من الرئيس وكانت مثالا على الكيفية التي يمكن بها للجنة توفير منبر للشركاء الإقليميين الرئيسيين.

١٣ - وواصل أعضاء اللجنة من الدول الأفريقية بلورة منظور إقليمي لبناء السلام من خلال التجمع السياسي المنشأ في الدورة السابقة. وسنح العديد من الفرص لتبادل الآراء بشأن سبل مراعاة وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية في أعمال اللجنة، منها مأدبة غداء عمل نظمها رئيس اللجنة في أيار/مايو ضمت التجمع وممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي تلك المناسبة، دعا عدة مشاركين إلى إقامة شراكة مؤسسية بين اللجنة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. ولاحظ المشاركون أيضا أن تكرار حالات الانتكاس في أفريقيا بالرغم من الاستثمارات الهامة الإقليمية ومن جانب الأمم المتحدة يدل على غياب التحليل النقدي لكل من الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات في القارة والعوامل المساعدة على ذلك.

١٤ - وكانت مأدبة غداء مماثلة نظمها الرئيس في تشرين الأول/أكتوبر، وضمت فريق الرؤساء والبلدان المدرجة في جدول الأعمال، أول فرصة لإجراء مناقشة مع عدد من ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الطريقة التي يمكن بها إقامة شراكة أقوى بين اللجنة وتلك الجماعات، وللاستماع إلى آرائها بشأن تحديات بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية لكل منها، ومناقشة الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تستفيد بشكل أفضل من نشاط بناء

السلام في تلك المناطق وأن تعزز قيمته. وشارك في مأدبة الغداء ممثلون عن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وتم بشكل خاص إبراز الحاجة إلى تعزيز منع نشوب النزاعات، وكذلك الحاجة إلى استثمارات يمكن التنبؤ بها في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. وأعرب العديد من الجهات الفاعلة كذلك عن الحاجة إلى استمرار الحوار بشأن هذه المسائل.

١٥ - ومثلما أُشير إلى ذلك أعلاه، جرى خلال الدورة السنوية للجنة المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه التشديد مرة أخرى على أهمية عمل اللجنة مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، مثل مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتلبية احتياجات بناء السلام الملحة بشكل أكثر اتساقا. وسلطت اللجنة الضوء أيضا على توصيات استعراض بناء السلام واستعراض عمليات السلام المتعلقة بأهمية تعزيز روابطنا مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات، وذلك في مناسبات شتى منها اجتماع الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها بشأن ''الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا: دور الاتحاد الأفريقي وتعاونه مع الأمم المتحدة'' الذي تناول فيه الرئيس الكلمة باسم اللجنة.

١٦ - وفيما يتعلق بالأنشطة القطرية المحددة، اضطلعت اللجنة بدور نشط وهام في تعزيز اتساق الدعم الإقليمي المقدم إلى سلطات غينيا - بيساو للوفاء بالأولويات الوطنية الأكثر إلحاحا. وأثبتت حكومة غينيا - بيساو توليها زمام الأمور في وضع خطة للتنمية تتسم برؤية طويلة الأجل عندما صاغت ''تيرا رانكا''، وهي استراتيجية للتنمية الوطنية تمتد لفترة ١٠ سنوات تركز على تحسين الحوكمة والحصول على الخدمات الأساسية والقضاء على الفقر وتعزيز الآفاق الاقتصادية. وأُعلن عن بدء هذه الاستراتيجية في مؤتمر الشركاء الدوليين المعني بغينيا - بيساو، الذي عُقد في بروكسل في آذار/مارس، وبذلك تم ترسيخ دلائل إيجابية فيما يتعلق بأولويات البلد الشاملة في مجال بناء السلام. وإلى جانب الدعم المقدم من اللجنة، خصص الأمين العام، خلال المؤتمر، ١٠ ملايين دولار كتمويل حفاز من صندوق بناء السلام. وولّدت روح القيادة التي أبدتها الحكومة الثقة لدى أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المجاورة، وتجلى ذلك في حشد موارد في مؤتمر بروكسل قدرها ١,٢ بليون يورو وهو مبلغ غير مسبوق.

١٧ - وكان المأزق الذي دام ثلاثة أشهر عقب حل الرئيس لحكومة رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا في آب/أغسطس اختبارا وضع على المحك التزام الشركاء الدوليين وعزمهم فيما يتعلق بدعم تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، دعمت لجنة بناء السلام بالكامل دور الوساطة الذي اضطلع به كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لكسب تأييد المنطقة لحل سريع للأزمة.

١٨ - وفي بوروندي، زادت اللجنة تعاونها وتفاعلها مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة/الهيئات التي تمثلها والمنظمات الإقليمية في أفريقيا. ودعمت اللجنة عمل المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في إطار مواكبة العملية الانتخابية في بوروندي. وتكثف هذا الانخراط أثناء الأزمة التي اندلعت في أواخر أيار/مايو، حيث قدم المبعوث الخاص بانتظام إحاطات إلى اللجنة بشأن الحالة في بوروندي وبشأن جهوده الرامية إلى تيسير الحوار السياسي أثناء الأزمة.

١٩ - وعلاوة على ذلك، حشدت اللجنة دعمها للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالأزمة في بوروندي وذلك، على سبيل المثال، بالتشجيع على تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ودعت اللجنة الدول الأعضاء الرائدة في جماعة شرق أفريقيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، بصفتها رئيس تلك الجماعة، وأوغندا، بصفتها وسيطا بشأن بوروندي، إلى إحاطة الأعضاء بشأن التقدم المحرز في حل الأزمة. وتم تخصيص أموال من صندوق بناء السلام لدعم نشاط الدعوة الذي تقوم به اللجنة وعمل الاتحاد الأفريقي، وذلك بوسائل منها تمويل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تعمل مع المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي. كما خُصصت أموال لتكملة الجهود الإقليمية بدعم جهود الحوار الوطني المبذولة من خلال منظمات المجتمع المدني للربط بين مختلف مبادرات الحوار المحلية.

٢٠ - وخلال زيارته إلى بوروندي، في تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس تشكيلة بوروندي أيضا بزيارة أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة، حيث أجرى مناقشات مثمرة مع وزير دفاع أوغندا كريسبوس كيونغا، الذي كلفه رئيس أوغندا، يووري كاغوتا موسيفيني، بقيادة عملية الوساطة التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا. وفي دار السلام، تبادل الرئيس الآراء مع سلطات جمهورية تترانيا المتحدة بشأن الحالة في بوروندي. وكمتابعة لزيارته الإقليمية، أجرى الرئيس مشاورات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة.

٢١ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتُمدت عقب منتدى بانغي عدة توصيات تحدد أولويات السلطات الانتقالية في الأجلين القصير والمتوسط. وواصلت تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة تشجيع المناقشات المفيدة فيما بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف تحقيق توافق الآراء على الصعيد السياسي في سياق تلك الأولويات. في هذا الصدد، شجعت اللجنة الجهود المتسقة لتوطيد الملكية الوطنية لزمام الأمور وكسب التأييد الإقليمي فيما يتعلق بالانتقال من أهداف بناء السلام في الأجل المتوسط إلى أهداف بناء السلام في الأجل الطويل. في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقده الأمين العام في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ألقى وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمغرب، صلاح الدين مزوار، كلمة نيابة عن أعضاء تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، سلط فيها الضوء على انخراط اللجنة دعما للعملية السياسية الانتقالية في البلد. وأتاح الاجتماع فرصة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم المنتمون إلى المنطقة دون الإقليمية، لإعادة تأكيد التزامهم إزاء جمهورية أفريقيا الوسطى وإزاء استعادة السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة كلا من الممثل الخاص للأمين العام، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وممثل الأمم المتحدة في الوساطة الدولية بشأن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقديم إحاطة لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في عدة مناسبات. وقد أطْلعا الأعضاء على وجهات نظرهما القيّمة بشأن الحالة على أرض الواقع. وعملت اللجنة بنشاط أيضا على زيادة الوعي بنقص التمويل، ولا سيما للانتخابات. وفي هذا السياق، خُصصت أموال من صندوق بناء السلام لدعم منتدى بانغي، بالاستفادة من الوساطة الإقليمية، وخُصصت أيضا أموال، بصورة استثنائية، لدعم عملية الانتخابات في وقت كان فيه نقص التمويل هو العقبة الرئيسية.

٢٣ - ووطدت اللجنة علاقتها البناءة مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لدى تنفيذ ولايتها في غينيا، حيث واكبت العملية الانتخابية وجهود التعافي من وباء الإيبولا. وسافر رئيس اللجنة إلى البلدان الثلاثة المتضررة من الإيبولا في أيار/مايو وزار أيضا داكار حيث ناقش مع الممثل الخاص أثر الإيبولا على العمليات السياسية في المنطقة وفرص الاستفادة من النهج الإقليمي في جهود التعافي من وباء الإيبولا.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إحاطات منتظمة إلى تشكيلة غينيا التابعة للجنة بشأن جهوده في مواكبة عملية

الحوار في غينيا، قبل الانتخابات الرئاسية. وقدمت التشكيلة، من جانبها، المشورة والدعم للممثل الخاص فيما يخص دوره في الحوار بين البلدان، وذلك بوسائل شتى منها البيانات التي أصدرتها. واجتمعت رئيسة التشكيلة، خلال زيارتها إلى غينيا، من أواخر أيار/مايو إلى مستهل حزيران/يونيه، مع الممثل الخاص للأمين العام. وأكد كل منها الرسائل الصادرة عن الآخر بشأن الحاجة الملحة إلى توافق في الآراء حول القضايا العالقة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية في كنف السلام. وأعربت تشكيلة غينيا التابعة للجنة عن دعمها للاتفاق الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس، وبعد ذلك، لإجراء الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية في تشرين الأول/أكتوبر.

جيم - تركيز الاهتمام وإبقاؤه منصبا على الآثار الطويلة الأجل لتفشي وباء الإيبولا

٢٥ - أدت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دورا هاما في لفت الانتباه إلى الآثار المترتبة على أزمة وباء الإيبولا من حيث بناء السلام، فأتاحت منبرا حكوميا دوليا لاستجابة شاملة وطويلة الأجل. وأوضحت الإجراءات الجماعية والحازمة التي اتخذتها الدول الأعضاء خلال المراحل المبكرة من تفشي وباء الإيبولا الطرق التي يمكن بها للجنة استغلال ما تتمتع به من نقاط القوة السياسية. فقد ساعدت على توليد استجابة من المجتمع الدولي وسائر أقسام منظومة الأمم المتحدة، خاصة فيما يتصل بالتركيز على المخاطر التي تشكلها الأزمة على مكاسب بناء السلام الشاملة التي حققتها البلدان الثلاثة الأكثر تضررا. وقد تعزز الدور القيادي الذي قامت به اللجنة في وقت مبكر بفضل التمويل المخصص من صندوق بناء السلام الذي أتيح من خلال إعادة برمجة سريعة لغرض سد ثغرات التمويل المرتبطة بالتوترات الاجتماعية والسياسية التي بدأت تظهر على الرغم من الموارد الكبيرة المتوافرة للبلدان المتضررة من الإيبولا لغرض الاستجابة الصحية. ودعمت عملية إعادة البرمجة في سيراليون ضمان الكفاءة المهنية لدى العناصر الفاعلة الأمنية المشاركة في الاستجابة الصحية، أما في غينيا، فقد أعاد الصندوق برمجة جزء من موارده للمساعدة في منع حوادث العنف في المناطق المتضررة من الإيبولا، ولا سيما منطقة غينيا الغابية، التي أُعلنت في وقت لاحق أول منطقة خالية من الإيبولا في البلد. وتابعت اللجنة تقييم الأمم المتحدة لتأثير تفشي الإيبولا في مجالات الأمن والحكم المحلي، والمؤسسات السياسية، والتماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، مع إيلاء الاعتبار لاتباع نهج إقليمي شامل وأطول أجلا. ونتيجة لذلك، تضمن الإطار المرجعي لمبادرات التعافي من الإيبولا التي قادتها الأمم المتحدة المجالات الرئيسية التي حددتها اللجنة.

٢٦ - وكشف تفشي الإيبولا عن تحديات مستمرة وواسعة النطاق في مجالات الحد من الفقر والحصول على التعليم وفرص العمل للشباب. ولذلك، لوحظ أيضا أن ضمان السلام المستدام في البلدان المتضررة والحد من احتمالات تجدد النزاعات سيتطلبان استمرار الاستثمارات في هذه المجالات وفي تدابير لتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة. ورحب الرئيس بالاهتمام الذي أعرب عنه كثير من أصحاب المصلحة بتجديد التعاون دون الإقليمي، على النحو المبين في استراتيجية اتحاد نهر مانو الإقليمية المشتركة للتعافي من الإيبولا. وتم إبراز الحاجة إلى اتباع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي (بما في ذلك الجهات المانحة) نهجا أكثر شمولا ومنسقا بإحكام إزاء جهود التعافي من الإيبولا، وذلك خاصة في الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة لاحقا بشأن الإيبولا، بما فيها مؤتمر إعلان التبرعات الذي دعا إلى عقده الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢٧ - ولتوفير استجابة أكثر اتساقا للأزمة والحفاظ على الزخم ورفع مستوى الوعي بقضايا بناء السلام على المدى الطويل في خضم أزمة صحية، اعتمدت اللجنة طريقة مرنة للانخراط جمعت بين ممثلي البلدان الثلاثة المتضررة ورؤساء التشكيلات ذات الصلة في إطار اللجنة التنظيمية. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة فور عودة الرئيس من زيارته إلى غرب أفريقيا، جلسة استثنائية يوم ١٤ نيسان/أبريل. وفي هذه الجلسة الاستثنائية، سلط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٤] الضوء على بعض الثغرات والتحديات التي تم تحديدها في مجالات الحكم وبناء السلام والوظائف الحكومية الأساسية ضمن الخطط الوطنية للتعافي من الإيبولا، بما في ذلك حفز العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتشجيع المشاركة المدنية وتعزيز المجتمعات المتماسكة التي تتولى مساءلة الحكومة. وأكد البرنامج الإنمائي أيضا أهمية تحسين بلورة أهداف بناء السلام في مرحلة ما بعد الإيبولا، التي تقتصر في الخطط الوطنية على الأمن والإدارة. ووافقت اللجنة على أن يشارك الرئيس في اجتماعات الربيع للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي بشأن التعافي من الإيبولا لنقل عدد من التوصيات الرئيسية، بما في ذلك ضرورة أن يظل المجتمع الدولي ملتزما إزاء غينيا وليبريا وسيراليون لضمان تلبية احتياجات بناء السلام الهامة في مرحلة التعافي.

(٤) في إطار متابعة نتائج العديد من اجتماعات اللجنة المكرسة لمكافحة فيروس الإيبولا، وجه رئيس اللجنة رسالة إلى الأمين العام، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، يطلب فيها أن تجري الأمم المتحدة تقييما لأثر فيروس الإيبولا على جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع في سيراليون وغينيا وليبريا. وشدد الرئيس في رسالته على الأهمية التي توليها اللجنة للآثار المترتبة على تفشي المرض في مجالات الأمن والحكم المحلي، والمؤسسات السياسية والانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي. وأبلغ الأمين العام اللجنة، في رسالته المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ردا على رسالتها، بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقود مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتعافي من الإيبولا.

٢٨ - وفي عدد من المناسبات، قدمت تشكيلات غينيا وليبريا وسيراليون معلومات مستكملة بشأن الأزمة إلى عموم الأعضاء. وكان من النتائج الهامة لهذه المناقشات إدراك أن مشاركة اللجنة في مرحلة التعافي من الإيبولا كذلك يتعين أن تسترشد بالدروس الأساسية المستفادة من الاستجابة لأزمة الإيبولا، بما فيها الدروس المتعلقة بدور القيادة وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية، وضرورة اتباع نهج إقليمي، وفرصة الحفاظ على مشاركة دولية واسعة النطاق. وطلب أصحاب المصلحة الوطنيون أن تواصل اللجنة الدعوة إلى إيلاء الاهتمام الدولي وذلك للحفاظ على الزخم وضمان وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته وتعهداته. وجرى تشجيع اللجنة على القيام بدور في دعم الأولويات الرئيسية لبناء السلام في جهود التعافي الوطنية. وقد تطلب هذا جهودا جماعية من قبل كل أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالتعريف بأولويات بناء السلام في جميع المحافل ذات الصلة والعمل في مجالات مزاياهم النسبية المختلفة.

٢٩ - وكشفت أزمة الإيبولا التحديات العالقة المتصلة بتوطيد السلام والتي يتعين أن يعالجها المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع غير الرسمي على مستوى الخبراء الذي عقدته تشكيلة سيراليون في ٢١ أيار/مايو على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في تقديم المشورة بشأن السياسات وتعزيز التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في الجهود الرامية إلى بناء القدرات.

٣٠ - ورصدت اللجنة عن كثب جهود التعافي الجارية في سيراليون، آخذة في الاعتبار التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد، ولا سيما من خلال إصدار البيانات وعقد الاجتماعات غير الرسمية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت اللجنة بيان تهنئة لحكومة وشعب سيراليون على إعلان البلد خاليا من الإيبولا. وعلاوة على ذلك، تحول الاجتماع غير الرسمي المعقود في ٧ كانون الأول/ديسمبر إلى منبر جمع بين ممثلي الحكومات والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة/مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق الأمم المتحدة القطري، بمن في ذلك المنسق المقيم بالنيابة. ويسرت المناقشة إعادة النظر في استراتيجية متماسكة لانخراط اللجنة في مرحلة التعافي بسيراليون والتقدم المحرز في مرحلة ما بعد تقليص بعثة الأمم المتحدة.

دال - تحسين أداء المهمة الاستشارية لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن والتفاعل معهما

٣١ - واصلت اللجنة بحث السبل الكفيلة بتعزيز المهمة الاستشارية المنوطة بها لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن وبتحسين تفاعلها معهما. واتبعت ثلاثة مسارات في علاقاتها مع المجلس

هي: (أ) جلسة التحاور غير الرسمية الرابعة التي اشترك في تنظيمها كل من رئيس المجلس ورئيس اللجنة؛ (ب) وعقد اجتماعات تقييم دورية على مستوى الخبراء نسقتها ماليزيا؛ (ج) وتقديم إحاطات رسمية إلى المجلس بشأن المسائل القطرية المحددة والمواضيعية.

٣٢ - وعُقدت جلسة التحاور غير الرسمية بين أعضاء مجلس الأمن ورؤساء اللجنة والبلدان المدرجة في جدول أعمالها يوم ٢٥ حزيران/يونيه. وأتاح هذا الاجتماع الذي دعي إليه نائب الأمين العام لتقديم إحاطة، فرصة لمناقشة السبل العملية لتعزيز دور اللجنة في المستقبل دعما للمجلس. وتم التشديد بوجه خاص على دورها الاستشاري بعد أن يأذن المجلس بعملية سلام، وخلال مرحلة تقليص البعثة ونقل مسؤولياتها وما بعد فترة وجود البعثة. وأبرز الاجتماع طبيعة الدور الاستشاري للجنة فيما يتصل بالمجلس، وهو دور يتمحور حول تعزيز الجهود الرامية إلى منع الوقوع في النزاعات والانزلاق فيها مجددا. فمن خلال توفير المشورة الملائمة التي تراعي السياق المعين، يمكن للجنة أن تكفل مراعاة الأولويات الوطنية لدى تصميم وتنفيذ الولاية التي ينيطها المجلس. وتم التشديد أيضا على الدور التنظيمي للجنة، مع ملاحظة أن اللجنة لدى جمعها بين الأطراف الفاعلة الأمنية والإنمائية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، قادرة على إدراج منظور لبناء السلام في مداولات المجلس. وأشير إلى أن اللجنة يمكن أن تقوم، في سياق التركيز على مرحلة تقليص النشاط ونقل المسؤوليات، بدور حاسم في الحفاظ على توجيه اهتمام المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية صوب الأولويات الوطنية لبناء السلام. وأشارت المناقشات أيضا إلى أهمية انخراط اللجنة كلما رأى بلد ما أنه يمكن أن يستفيد من الدعم الدولي أثناء أي تحول سياسي. وفيما يتعلق بالطرائق العملية لتعزيز الدور الاستشاري للجنة، أوصى بعض المشاركين بمزيد من التفاعل المنتظم مع المجلس وبمزيد من التخطيط التطلعي للزيارات الميدانية المقبلة، قبل انعقاد مناقشات المجلس. ومثلما أُبرز ذلك في التوصيات الواردة في استعراض هيكل بناء السلام، فإن صندوق بناء السلام بإمكانه أيضا تقديم الدعم خلال مرحلة تقليص البعثة، للمساعدة في نقل مهام دعم بناء السلام المستمرة من عمليات السلام إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تدعم المواكبة السياسية من قبل اللجنة.

٣٣ - وفي اجتماعها الرسمي المعقود في ١١ آذار/مارس، انتخبت اللجنة التنظيمية ماليزيا لخلافة رواندا كمنسق لعملية التقييم الدورية للمهمة الاستشارية للجنة فيما يتعلق بطريقة التفاعل مع مجلس الأمن. وفي اجتماع غير رسمي على مستوى الخبراء عقد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ركزت عملية التقييم على الدور الاستشاري للجنة فيما يتعلق بالحالة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وليبريا. وأبرزت المناقشة العمل الهام

الذي قامت به اللجنة من خلال بعض تشكيلاتها والحاجة لأن تظل العلاقات بين اللجنة والمجلس مرنة وعملية. وأكد بعض المشاركين على أهمية ترسيخ عادة حوار غير رسمي على عدة مستويات من أجل تعزيز الدور الاستشاري للجنة. فالحوار مع رئاسة المجلس بشأن تخطيط الأنشطة المستقبلية يمكن أن يساعد في ضمان تقديم اللجنة لمشورتها في الوقت المناسب. وارتأى بعض المشاركين أيضا أن عضوية اللجنة المتنوعة وتواصلها بشكل مرن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يؤديا دورا مهما في تكملة أعمال المجلس في سياقات قطرية محددة.

٣٤ - وفيما يتعلق بتقديم الإحاطات المواضيعية والمتعلقة ببلدان محددة إلى مجلس الأمن، خاطبت اللجنة المجلس في عدد من المناسبات. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، أكد رئيس اللجنة، أثناء مناقشات المجلس بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين، على أهمية الشمول باعتباره جانبا أساسيا من جوانب بناء السلام. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن اللجنة قادرة على تقديم المشورة بشأن المسائل التي تهم شواغل المجلس والجمعية العامة، مثل الطرق التي تساهم بها التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في السلام والأمن وتقلل من احتمالات نشوب النزاعات العنيفة أو الانزلاق فيها من جديد.

٣٥ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرئيس إحاطة إلى المجلس، في مناقشته المفتوحة بشأن الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع، تتعلق بالبند المعنون ''صون السلام والأمن الدوليين''. وذكر الرئيس في إحاطته ثلاثة تحولات يتعين أن تحدث من أجل الحفاظ على السلام. فأولا، ينبغي أن يكون منع وقوع النزاع والانزلاق فيه من جديد في صدارة عملية انخراط الأمم المتحدة، وأن يقوم على إدراك أن بناء السلام هو في المقام الأول عملية سياسية تتطلب انخراطا مطردا وطويل الأجل. وفي هذا الصدد، لاحظ الرئيس أن عملية بناء السلام والحفاظ عليه تستغرق وقتا وأن هناك حاجة لتكييف آفاقنا بالانتقال من دورات البرامج القياسية التي تدوم من ٣ إلى ٥ سنوات، إلى أطر تمتد لفترة تتراوح من ١٥ إلى ٣٠ سنة. وثانيا، أكد أن السلام لا يمكن أن ينشأ إلا من داخل المجتمعات وينطلق من ملكية وطنية شاملة لزمام الأمور. وأضاف أن اللجنة تشكل منتدى فريدا وشاملا حيث تتاح للسلطات الوطنية الفرصة للتفاعل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية. وأخيرا، شدد الرئيس على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في تيسير نهج متسق تتبعه جميع الجهات الفاعلة الدولية للتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للنزاع.

٣٦ - وفيما يتعلق بالإحاطات الخاصة ببلدان معينة، قدم رؤساء التشكيلات القطرية المحددة إلى المجلس معلومات موضوعية مستكملة بشأن الأولويات الرئيسية لبناء السلام في

البلدان المعنية. وبخصوص ليبريا، واصل الرئيس التأكيد على ضرورة الحفاظ على مكاسب السلام وترسيخها، ولا سيما في ضوء جهود التعافي من الإيبولا وتقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأكد الرئيس أيضا على أهمية وجود إطار أكثر اتساقا وتكاملا لمعالجة هذه التحديات، وشدد على العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة في هذا الصدد.

٣٧ - وأكد رئيس تشكيلة غينيا - بيساو، في إحاطته لمجلس الأمن المعقودة في أوائل شباط/فبراير، تفاؤله بخصوص البلد في وقت ولّدت فيه انتخابات عام ٢٠١٤، بعد عقود من عدم الاستقرار السياسي، شعورا عاما بأن الفرصة سانحة وزخما للمضي قدما، على الرغم من العوامل المعروفة جيدا المتمثلة في استمرار هشاشة المؤسسات. ولكن مكاسب الاستقرار عانت من نكسة خطيرة في حزيران/يونيه، عندما أفضت الخلافات بين رئيس غينيا - بيساو، خوسيه ماريو فاز، ورئيس وزراء البلد، دومينغوس سيمويس بيريرا، إلى قيام الرئيس بحل الحكومة بدعوى عدم تحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ الإصلاحات. وأعقب ذلك مأزق دام ثلاثة أشهر، و لم تعد الأمور إلى مسارها الطبيعي إلا بعد أن تم تعيين كارلوس كوريا رئيسا للوزراء في أيلول/سبتمبر وإقرار وزراء حكومته. وخلال فترة الجمود، أطلع رئيس التشكيلة المجلس على مخاوفه بشأن تأثير الأزمة السياسية، وحث الجهات المعنية على تكثيف جهودها لاستعادة الاستقرار على وجه السرعة.

٣٨ - ولدى مخاطبة مجلس الأمن بعد زيارة بانغي في أيار/مايو، دعا رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى زيادة الدعم على نطاق أوسع للجهود المبذولة لمعالجة القضايا الملحة في البلد، مثل ضعف النظام القضائي، وضرورة تعزيز هياكل ومؤسسات الحكم، وتشجيع الحوار والشمولية والمصالحة على نطاق البلد. فعدم إحراز تقدم كبير في هذه المجالات سيظل يشكل عقبات أمام اطراد التقدم في الحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة بأن نهاية الفترة الانتقالية حاسمة بالنسبة لمستقبل البلد، ولكنها أكدت بقوة على الحاجة الملحة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات. ومما دعم موقفَ اللجنة بشأن ضرورة بناء المؤسسات الاستثماراتُ التي خصصها صندوق بناء السلام لاستعادة سلطة الدولة والمصالحة.

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير، قدم الرئيس إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن بوروندي وأشار على المجلس أن يواصل انخراطه في أعقاب مغادرة بعثة الأمم المتحدة للبلد. وخلال زيارته لبوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر، أحاط الرئيس المجلس من بوجمبورا بشأن الحالة في البلد وفي ظرف حاسم بالنظر إلى أن المجلس كان يستعد لاتخاذ قرار. وكرر تأكيد دعوة اللجنة إلى وضع حد للعنف المستمر وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وحذر من التصريحات الملهبة

للمشاعر؛ وأعرب عن أمله في أن تدخل الحكومة في عملية حوار شامل وحقيقي بهدف استعادة ثقة شعب بوروندي. وتلقت اللجنة تمويلا من صندوق بناء السلام لدعمها في دعوتها للحوار خُصص لمجموعة متنوعة من مبادرات الحوار مع المجتمع المدني والنساء على المستوى القطري.

هاء - وضع استراتيجية لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في العمل القطري

٤٠ - لتعزيز وتفعيل التزاماتها بشأن المساواة بين الجنسين، على نحو ما تم تأكيده، مثلا، في إعلان أعضاء اللجنة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (PBC/7/OC/3)، وضمان إدراج الجوانب الجنسانية في عملها بشكل هيكلي أكثر، قررت اللجنة في جدول الأعمال المستقبلي الوارد في تقريرها عن الدورة الثامنة (الفقرة ٧١) أن تشرع، في عام ٢٠١٥، في إجراء مناقشة بشأن استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها القطري، (يشار إليها فيما يلي باسم ”استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني“). وسيكون الهدف من ذلك هو تعزيز عمل اللجنة بشأن الجوانب الجنسانية لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها وتوفير إطار لتوليد ونشر المعارف في مجال مشاركة المرأة في بناء السلام. وعندما توضع هذه الاستراتيجية عن طريق عملية تشاورية وتقرها اللجنة، فإنها ستساعد في دعم تنفيذ التزامات الأمين العام والدول الأعضاء المتعلقة ببناء السلام المراعي للمنظور الجنساني.

٤١ - وجرت المرحلة الأولى من وضع استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني في أواخر عام ٢٠١٥، وكانت تهدف إلى استقاء المعارف والممارسات القائمة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة من خلال استعراض مكتبي مبسط أفضى إلى سلسلة قصيرة من دراسات الحالة عن انخراط اللجنة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكانت النتيجة الرئيسية المنبثقة من هذه المرحلة الأولى هي أن انخراط اللجنة بشأن القضايا الجنسانية، وإن كان متفاوتا، فقد زاد في السنوات الأخيرة. وجميع أدوات عمل التشكيلات القطرية الحالية تعترف، بدرجات متفاوتة من التركيز، بالدور الذي تؤديه المرأة في بناء السلام. ومع ذلك، فإن ترجمة الالتزامات الرسمية إلى عمل ملموس لم تكن منهجية وغالبا ما كانت تعتمد على الانخراط الشخصي للرئيس. وفي الوقت نفسه، يمكن لعمل اللجنة الميداني، مثل الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني النسائية والقادة الوطنيين، مثل وزراء شؤون الجنسين، أن يفيد بشكل أفضل عمل التشكيلات واللجنة ككل. وتوافر قدرات قوية في الشؤون الجنسانية على أرض الواقع هو أيضا شرط للبرمجة الجيدة المكرسة لقضايا الجنسين وبناء السلام التي يمكن أن تساعد في تحويل الالتزامات السياسية إلى إجراءات وأثبت أيضا

أنها يمكن أن تفيد في تعزيز الأثر الاستراتيجي للمناقشات المتعلقة بقضايا الجنسين وبناء السلام. وتشمل بعض النقاط الرئيسية التي من خلالها تحسّن اللجنة بتحسين عملها بشأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة ما يلي: تعزيز إدماج القضايا الجنسانية في جميع أدوات عمل اللجنة واستعراضات تلك الأدوات؛ وإضفاء الطابع النظامي على المشاورات القطرية مع النساء من المجتمع المدني والآلية الوطنية المعنية بالقضايا الجنسانية؛ وزيادة دور الدعوة الذي تقوم به اللجنة بشأن أهمية الخبرات المخصصة للقضايا الجنسانية والتمويل على الصعيد القطري؛ وتيسير عقد إحاطات منتظمة وتزويد اللجنة بتحليل يراعي المنظور الجنساني للحالات القطرية المحددة على المستويين العالمي والقطري.

٤٢ - وكمتابعة للاستعراض المكتبي، وافقت اللجنة على أن تُجرى مرحلة ثانية من وضع الاستراتيجية في عام ٢٠١٦، استنادا إلى ما تم في عام ٢٠١٥ من توليد للمعارف والتحليل على أساس قطري. وستحدد الاستراتيجية الكاملة سلسلة من التدخلات ذات الأولوية للجنة من أجل انخراطها بشأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على الصعيد القطري إلى جانب الرسائل الرئيسية التي ينبغي أن تروجها اللجنة بشكل منهجي على الصعيدين العالمي والقطري. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الاستراتيجية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦.

واو - تحسين أساليب عمل لجنة

٤٣ - يجري بشكل متزايد الاعتراف بأنه، ليتسنى لكل عضو من أعضاء اللجنة الانخراط والمشاركة بنشاط، من الضروري توافر جدول لاجتماعات اللجنة وأنشطتها قابل للتنبؤ وشفاف وطويل الأجل. لذلك، عرض الرئيس ورؤساء التشكيلات ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في الاجتماع الأول للجنة التنظيمية للدورة التاسعة جدول عمل اللجنة للفترة الممتدة حتى آب/أغسطس. واتخذ الرئيس مبادرة مماثلة في أيلول/سبتمبر، حيث عرض خطة عمل اللجنة التنظيمية وتشكيلة ليبريا للفترة الممتدة حتى نهاية العام.

٤٤ - وحسنت اللجنة أيضا نوعية انخراطها المرن والمبسط عن طريق إدراج اجتماعات قطرية محددة ضمن إطار اللجنة التنظيمية. واستجابة لطلبات محددة للحصول على المشورة وردت من حكومات بابوا غينيا الجديدة وبوركينا فاسو والصومال، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات التقى خلال كل منها البلد المعني وأعضاء اللجنة والجهات الفاعلة الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، وبذلك أثبتت أهميتها كمنبر عريض القاعدة لوضع السياسات.

٤٥ - وسعى الاجتماع المتعلق ببابوا غينيا الجديدة إلى تسليط الضوء على الممارسات الجيدة الناشئة عن انخراط الأمم المتحدة في البلد يدعمها في ذلك تمويل وفره صندوق بناء

السلام. وفيما يتعلق بالاحتياجات الرئيسية لبناء السلام التي حددتها حكومة بابوا غينيا الجديدة، وخاصة في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم، تم التنويه بسرعة تقديم الدعم الحفاز والمتجاوب الذي تسنى من خلال الأموال التي خصصها الصندوق.

٤٦ - وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، عقدت مناقشة غير رسمية بشأن إتاحة إمكانية التواصل بدرجات متفاوتة مع اللجنة التنظيمية للبلدان التي أعلن الأمين العام رسميا أنها مؤهلة للاستفادة من الصندوق. ويمكن أن يأخذ هذا التواصل شكل إحاطة أولية بشأن دوافع وخطط البلد فيما يخص المساعدة التي يلتمسها لبناء السلام، إلى جانب تقديم معلومات مستكملة من حين لآخر.

٤٧ - وكانت اللجنة بمثابة منبر شامل بالنسبة لسلطات بوركينا فاسو لعرض تجاربها فيما يتعلق بالتحول السياسي الذي حدث في أعقاب الانتفاضة الشعبية لعام ٢٠١٤. ولوحظ أن أولويات الحكومة الانتقالية تشمل ضمان استمرارية الدولة، وتنظيم انتخابات حرة وذات مصداقية، والتماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وأكد ممثلو بوركينا فاسو، مع ذلك، أن دعم المجتمع الدولي للانتخابات المقبلة وفي المرحلة التي تليها سيكون حاسما. وأشار العديد من المشاركين إلى أن الاجتماع مثال جيد على أن اللجنة، عندما تكون أكثر مرونة وتجمع بين السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، يمكن أن تحقق تحسنا ملحوظا في ممارسة مهامها الاستشارية فيما يتصل بالجمعية العامة ومجلس الأمن.

٤٨ - وكان الاجتماع المتعلق بالصومال، الذي نُظم كمتابعة للدورة السنوية الثانية للجنة، فرصة هامة لمناقشة مسألة توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، وذلك من خلال تركيزه على دراسة حالة واقعية. وناقشت اللجنة كيف يمثل التمويل المجمع عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، بالتعاون مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، نموذجا هاما لطريقة ضمان التنسيق، والحد من التجزؤ وتسهيل السلام المستدام. وسُلط الضوء على الطريقة التي مول بها صندوق بناء السلام المجالات ذات الأولوية على نحو ما حددتها عملية التخطيط التي قادتها الحكومة، وكذلك على كيفية استحداث آلية لنقل الأموال مباشرة من خلال الحسابات الحكومية. وهذه الآلية، المصممة بالتعاون الصريح مع البنك الدولي، أتاحت للحكومة فرصة إثبات قدرتها على إدارة الأموال، وبذلك تم بناء الثقة لدى الجهات المانحة الأخرى. وأشارت اللجنة إلى أن الملكية الوطنية والمؤسسات الوطنية الوطيدة والقيادة القوية على أرض الواقع أمور ضرورية.

٤٩ - وشكلت معالجة الآثار المترتبة على أزمة الإيبولا من حيث بناء السلام سبيلا آخر لانخراط اللجنة. وكان التفاعل المستمر فيما بين تشكيلات غينيا وليبريا وسيراليون طوال أزمة الإيبولا، بقيادة رئيس اللجنة، بمثابة منبر هام منذ بداية الأزمة وأثناءها، لمناقشة تأثير تفشي الإيبولا في بناء السلام على المدى الطويل ورفع مستوى الوعي به على الصعيد الدولي.

٥٠ - وواصلت اللجنة توحيد الممارسات القائمة المتمثلة في عقد الاجتماعات في أشكال مختلفة وفقا لمضمون ونطاق المسائل التي تجري مناقشتها. ففي بعض التشكيلات، تستخدم المناقشات على المستوى الفني للتحضير للاجتماعات المعقودة على مستوى السفراء. وتستخدم اللجنة أيضا الاجتماعات غير الرسمية لتسوية المسائل وحشد المدخلات المتخصصة تحضيرا للاجتماعات السياساتية على مستوى السفراء.

زاي - المسائل المستجدة الشاملة لعدة قطاعات

٥١ - في تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة اجتماعا بشأن دور الشباب في الحفاظ على السلام، كان فرصة لتتبادل الدول الأعضاء وجهات النظر بشأن التطورات الأخيرة في مجال الشباب وبناء السلام، انطلاقا من المناقشة المواضيعية بشأن دور الشباب في مكافحة التطرّف العنيف وتعزيز السلام التي نظمها الأردن خلال رئاسته لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٥، والمنتدى العالمي بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي عقد في عمّان في آب/أغسطس ٢٠١٥، ونُظم بالاشتراك بين الأمم المتحدة وشركاء من منظمات المجتمع المدني. وخلال الاجتماع، قدم مبعوث الأمين العام المعني بالشباب إحاطة إلى اللجنة عن نتائج المنتدى العالمي وأهمية الاعتراف بالدور النشط الذي يؤديه الشبان والشابات في بناء السلام المستدام في بلدانهم، وكثيرا ما يكون ذلك بدون اعتراف أو دعم يُذكر. وأعربت شابة من ليبريا، تمثل منظمة لبناء السلام يقودها شباب، عن آرائها بشأن التحديات التي تواجه بُناة السلام الشباب في سعيهم للحصول على مكان إلى طاولة السلام وتحقيق الاعتراف بهم كشركاء استراتيجيين وليس كأعضاء في المنظمات المنفذة، وبشأن استمرار نقص التمويل المتاح للمنظمات الشبابية الشعبية. ويوضح إعلان عمّان بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي وضعه أكثر من ١٠ ٠٠٠ شاب، مطالبة الشباب بإطار سياساتي يعترف بعمل بناة السلام الشباب، وبمزيد من الدعم البرنامجي والتمويلي.

٥٢ - وبحثت الدول الأعضاء في اللجنة الدور الفعال الذي يمكن للشباب القيام به ويقومون به فعلا في بلدانهم، وتبادلت الخبرات بشأن النُّهج الواعدة. وأعربت عن الدعم

لعمل بناة السلام الشباب، وأكدت من جديد أهمية المناقشات السياساتية الرفيعة المستوى بشأن دور الشباب في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

٥٣ - وكان بناء المؤسسات باعتباره شرطا أساسيا لاستدامة السلام محورا مهما آخر ركز عليه عمل اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقدت اللجنة، برعاية الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، عددا من المناقشات بغية استخلاص الدروس من التجارب في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، فضلا عن أفغانستان، بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم وتعزز المؤسسات الوطنية على نحو أفضل. وتكمن نقاط القوة النسبية للجنة في المسعى الطويل الأجل لوضع الأساس للحفاظ على السلام. وركزت اللجنة على بسط سلطة الدولة وتعزيز المؤسسات السياسية باعتبارهما التحديين الرئيسيين أمام بناء المؤسسات، واستخلصت عددا من الدروس بشأن كيفية تحسين دعم بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من نزاعات، وكيفية زيادة تطوير الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ودور اللجنة في هذا الصدد. وشددت اللجنة بوجه خاص على أن بناء المؤسسات يجب أن يكون عنصرا أساسيا في الاتفاقات السياسية الشاملة القائمة على الملكية الوطنية القوية لزمام الأمور وإشراك الجميع، وهذا يتطلب وقتا وقدرا كافيا من الدعم المالي والسياسي والتقني. وهذا التركيز هو في الوقت نفسه ناشئ عن استمرار الاستثمارات التي يخصصها صندوق بناء السلام لهذه المجالات وباعث على ذلك، مثلا، من خلال دعم قطاع الأمن والإدارة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعم إعادة بسط سلطة الدولة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بوروندي، ودعم سيادة القانون في ليبريا، ودعم الحوار السياسي المحلي في بلدان ليست أعضاء في اللجنة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٤ - وفيما يتعلق ببسط سلطة الدولة، هناك ترابط وثيق بين إرساء القانون والنظام، مثلا، من خلال نظام العدالة والشرطة ودوائر السجون، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين من قبل مؤسسات الدولة، وإقامة الثقة بين الدولة والشعب. وفيما يتعلق بإعادة بناء المؤسسات السياسية، يتعين أن تنفذ عمليات صنع القرار على أساس الحكم الرشيد عن طريق انتخابات نزيهة ومصالحة شاملة. وفيما يتصل بهذين الجانبين، يشكل الشمول عنصرا لا غنى عنه لضمان السلام المستدام؛ وفي هذا الصدد، يعد إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الشبابية، بالغ الأهمية. وأثناء مناقشة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن بناء المؤسسات، أكد بعض أعضاء اللجنة أيضا على أهمية منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية في أبكر مرحلة ممكنة، وكذلك الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب بناء المؤسسات. ولدى تناول الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل

أفضل السلطات الوطنية في تعزيز مؤسساتها، لاحظت اللجنة أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة الانتقال إلى نهج أكثر تنسيقا واتساقا والعمل مع المؤسسات المالية الدولية، والأهم من ذلك، مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد حظيت اللجنة بالاعتراف كعنصر فاعل هام قادر على الجمع بين طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بدءا من الدول الأعضاء ووصولا إلى المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وعلى تعزيز الدعم المقدم للبعثات وفي السياقات غير المتصلة بالبعثات. واستنادا إلى المناقشات التي أجريت خلال العام، أعد الفريق العامل تقريرا عن بناء المؤسسات: التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة (المعلومات متاحة على الموقع الشبكي للجنة بناء السلام).

٥٥ - وفي ضوء التطورات في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وانطلاقا من المناقشات التي أجرتها اللجنة في عام ٢٠١٤، أصبحت مسألة نقل المسؤوليات ذات أهمية متزايدة بالنسبة للعمل القطري الذي تضطلع به اللجنة. ففي ليبريا، نظرا للتقليص الجاري لقوام البعثة ولأن البلد دخل مرحلة جديدة من توطيد السلام تهدف إلى تحقيق السلام المستدام، دعت اللجنة الأمين العام إلى تقديم توصيات بشأن إطار مستكمل للتفاعل بين اللجنة والحكومة (انظر PBC/9/LBR/2).

٥٦ - وفي سيراليون، أجريت قبل عملية الأمم المتحدة لنقل المسؤوليات وأثناءها مشاورات بشأن طبيعة انخراط اللجنة وطريقته وذلك تمشيا مع الخطة الانتقالية الخاصة بها. وقد طغت على هذه المناقشات الحاجة الماسة لكي يركز كل من الحكومة والمجتمع الدولي على الأزمة الصحية الراهنة ويتوصلا إلى استجابة طويلة الأمد لتفشي الإيبولا. وقد تحقق هذا الهدف الأخير من خلال الجهود الجماعية والمشتركة التي بذلها رئيس اللجنة وتشكيلات غينيا وليبريا وسيراليون.

ثالثا - الاستنتاجات وجدول الأعمال المستقبلي

٥٧ - ستتزامن الفترة المشمولة بتقرير اللجنة المقبل مع تنفيذ الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام الذي يجرى بإشراف الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستنظر اللجنة في السبل العملية التي يمكن أن تنفذ من خلالها التوصيات والقرارات التي ترد في أي قرار قد يتخذه المجلس والجمعية في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ودون استباق نتائج الاستعراض، ستُواصل اللجنة توخي عدد من مسارات العمل الهامة التي من شأنها أن تزيد من تعزيز عملها القطري والمتعلق بالسياسات.

متابعة استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

٥٨ - بعد اكتمال المرحلة الحكومية الدولية لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ستبحث اللجنة، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، كيفية تحسين أساليب عملها، تمشيا مع التوصيات.

الإجراءات

- ستجري اللجنة التنظيمية مناقشات غير رسمية بشأن كيفية تنفيذ نتائج استعراض هيكل بناء السلام. وستبحث هذه المناقشات غير الرسمية تفاصيل مقترحات إدخال إصلاحات ملموسة على عمل اللجنة ودورها في الحفاظ على السلام، كمتابعة للعمل الذي استُهل خلال دورتها التاسعة.

متابعة الدورة السنوية الثانية والتحضير للدورة السنوية الثالثة (حزيران/يونيه ٢٠١٦)

٥٩ - ستجري متابعة الدورة السنوية الثانية في عام ٢٠١٦. وستسترشد اللجنة بعملية المتابعة هذه في التحضير للدورة السنوية الثالثة، بما في ذلك من حيث اختيار موضوع من شأنه أن يساعد على الاستفاضة في بحث المجالات السياساتية التي اعتُبر أنها تحتاج إلى مزيد من البحث.

الإجراءات

- ستُجري اللجنة التنظيمية مناقشات غير رسمية بمشاركة الأعضاء المهتمين وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمصارف الإنمائية.
- ستبحث هذه المناقشات غير الرسمية المجالات السياساتية المحددة التي تحتاج إلى مزيد من البحث خلال الدورة السنوية الثالثة.

مراعاة وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية

٦٠ - ستواصل اللجنة التركيز بوجه خاص على إشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية والتعاون معها في الأنشطة المتعلقة بالسياسات والأنشطة القطرية.

الإجراءات

- ستتشاور اللجنة التنظيمية مع التجمع الأفريقي في إطار متابعة الزيارة التي أجراها رئيس اللجنة ورؤساء تشكيلات بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو إلى مقر الاتحاد الأفريقي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. والغرض من المتابعة هو ضمان تفعيل ما اتُّفق عليه في مختلف المجالات السياساتية وأنشطة التعاون القطرية.

- ستواصل اللجنة التنظيمية مناقشة المقترحات المتعلقة بكيفية إقامة شراكات أكثر فعالية وتحقيق الاتساق بين الأطراف الفاعلة الإقليمية الأفريقية، ولا سيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

- ستواصل التشكيلات القطرية إشراك أعضائها من أفريقيا، بوسائل منها على سبيل المثال لا الحصر، التجمع الأفريقي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، دعما لأولويات وأهداف بناء السلام المتفق عليها لكل بلد مدرج في جدول الأعمال.

تركيز الاهتمام وإبقاؤه منصبا على الآثار الطويلة الأجل لتفشي فيروس إيبولا

٦١ - ستواصل اللجنة رصد الآثار المترتبة على تفشي الإيبولا من حيث بناء السلام والتوعية بها، ولا سيما في مجالات الأمن والحكم المحلي والمؤسسات السياسية والتماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، مراعية في ذلك نهجا إقليميا شاملا وطويل المدى.

الإجراءات

- ستواصل تشكيلات غينيا وليبريا وسيراليون استكشاف أفضل السبل لدعم جهود البلدان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، على أساس مجالات الأولوية الوطنية والإقليمية لكل بلد ومنطقة دون إقليمية أثناء فترة التعافي بعد أزمة الإيبولا، ولا سيما من خلال تنفيذ خطط التعافي من الإيبولا والخطط الوطنية الأطول أجلا.

- ستواصل التشكيلات الثلاث إطلاع أعضاء اللجنة التنظيمية بشكل دوري على نتائج ما تبذله اللجنة من جهود في الدعوة والمواكبة، وستبحث الحاجة إلى توجيه لجنة بناء السلام لرسائل جماعية، بوسائل شتى منها إصدار البيانات، حسب الاقتضاء.

تحسين أداء المهمة الاستشارية لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن والتفاعل معهما

٦٢ - ستواصل اللجنة استكشاف سبل تحسين مهمتها الاستشارية فيما يتعلق بالجمعية العامة ومجلس الأمن.

الإجراءات

- ستستند اللجنة التنظيمية إلى النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقييم الذي أُجري في عام ٢٠١٥ لمهمتها الاستشارية لدى مجلس الأمن وطريقة تفاعلها معه وستنظر في سبل عملية لتنفيذ التوصيات. ولهذا الغرض، ستُعين اللجنة التنظيمية أحد أعضاء لجنة بناء السلام في المجلس ليخلف ماليزيا في تنسيق عملية التقييم الدورية.
- سينسّق رئيس اللجنة مع رئاسة مجلس الأمن تحضيرا لعقد الجلسة التحاورية غير الرسمية الخامسة التي يمكن أن تعقد بالاقتران مع تقديم الإحاطة السنوية المقبلة عن هذا التقرير إلى المجلس.
- سيواصل رؤساء التشكيلات القطرية المعنية العمل ليكفلوا، متى طلب المجلس ذلك، تزامن الإحاطات الرسمية الدورية التي يقدمونها إلى مجلس الأمن بشأن البلدان المعنية مع توقيت الزيارات الميدانية التي يجرونها، وتركيزها على المجالات المحددة التي ينبغي توجيه انتباه المجلس إليها.

وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تعزيز المنظور الجنساني في العمل القطري وتنفيذها

٦٣ - ستواصل اللجنة وضع نهج عملي تتبعه في تناولها لموضوع مشاركة المرأة في بناء السلام.

الإجراءات

- ستضع اللجنة التنظيمية الصيغة النهائية لاستراتيجية مراعاة المنظور الجنساني وتنفذها للمساعدة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها القطري، وذلك في إطار أداء مهامها الأساسية الثلاث.

تحسين أساليب العمل

٦٤ - ستواصل اللجنة بحث التحسينات الممكن إدخالها على نواح غير محسومة من أساليب عملها لتزيد من وضوح أهدافها ومن ثبات جدولها الزمني وأنشطتها.

الإجراءات

- ابتداء من منتصف شباط/فبراير ٢٠١٦، ستعرض اللجنة التنظيمية جدولا إرشاديا وإطارا زمنيا ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في جدول الأعمال المستقبلي هذا.
- بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٦، ستعرض اللجنة الخطوط العريضة الأساسية والأنشطة المقررة بشأن الأهداف والأنشطة القطرية والمواضيعية للعام.
- بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، سيستهل الرئيس العملية الواردة في المذكرة المحالة إلى اللجنة التنظيمية في ٣ كانون الأول/ديسمبر، التي تبين الخطوات الهامة الواجب اتخاذها لضمان الانتهاء من انتخاب أعضاء اللجنة التنظيمية دون تأخير، بحلول بداية كل دورة.